أصناف الأراضي قبل الاحتلال الروماني:

يصعب تحديد أصناف الأراضي التي كان نظامها سائدا بالمغرب القديم قبل الاحتلال الروماني لانعدام الأدلة المادية والأدبية حول هذه الفترة. ولم يرد في أخبار القدامى ما يفيدنا في معرفة نظام الملكية عند المغاربة القدماء، حيث لم تخبرنا النصوص عن تفاصيل ملكية الأرض وطرق استغلالها، وكل ما كتب حول هذا الموضوع لم يتعدى مجال الافتراضات، لذا نجهل نظام الملكية السائد خاصة في المناطق الشمالية والأراضي الزراعية عكس المناطق الرعوية والأراضي الجنوبية التي يمكن اعتبارها أن النظام الذي كان سائدا هو الملكية الجماعية.

أ/ الملكية الخاصة في المغرب قبل الاحتلال الروماني:

علينا أن نحدد مفهوم المكية في هذه العصور، فقبل ظهور التجارة لم يكن هناك مفهوم لعبارة ملك، ففي بداية الإنسانية كانت الملكية محصورة على ما يستخدمه الشخص لنفسه، وكانت الملكية قوية لدرجة أن حاجاته كانت تدفن معه (حتى الزوجة نفسها) فالأرض كانت ملك لكل المجتمع، فشيوعية الأرض كانت مثل شيوعية الماء والهواء لا يمكن أن تباع، وتعدتها إلى شيوعية القوت حيث يقسم المنتوج على كامل أفراد القبيلة أو العشيرة.

بالنسبة للأراضي الرعوية: كانت حياة الرعي تستلزم على القبائل الرعوية حيازة أراضي ترعى بها قطعانها طوال الوقت (سنة أو عدة سنوات) أو جزء من السنة، فكانوا يملكون أراضي مخصصة لحيواناتهم وقطعانهم، والتي لا يمكن للقبائل الأخرى الاستفادة منها إلا بإذن منهم، وعلى هذه الأراضي لا يوجد مفهوم تقاسم الأرض بين الأفراد، فالماشية ترعى بشكل عشوائي عليها، أي بمعنى أن المراعي ملك لكل أفراد القبيلة، والطعان فقط هي التي يمتلكها الفرد أو العائلة.أما باقي الأراضي غير الرعوية أو غير الزراعية مثل الغابات والأحراش، لكل القبائل والأفراد التمتع بها، أي لا يوجد منطقة نفوذ لقبيلة ما.

بالنسبة للأراضي الزراعية: كانت الملكية على عدة أشكال مرتبة بشكل تزامني كالتالي:

1= الأرض هي ملكية جماعية للقبيلة أو العشيرة التي تكون شبه وحدة قروية، وفي هذه الحالة استغلال الأرض يكون جماعي، وكذلك الحصاد الذي يقسم بين الأسر حسب حاجاتها أو عدد أفرادها ، لكن هذا الشكل لا يحتمل أنه كان منتشرا في الفترات التاريخية بشمال افريقيا، بل لتاريخ أقدم حيث كانت الشيوعية هي النظام السائد لمختلف المجتمعات والأنظمة.

=2 الشكل الثاني وهو شيوعية الأرض وملكية الحصاد، بمعنى أن ملكية الأرض بقت جماعية للقبيلة لكنها تقسم كل سنة بين أسر القبيلة التي تشغل القسم المخصص لها وتستفيد من إنتاجها وحدها (أما عن تقسيم الأراضي في القرى المحلية فهذا الحق يعود إلى مجلس الكبار أي بمعنى رؤساء العائلات ضمن هذه القبيلة)، وقد ظل هذا النظام سائدا لفترات متأخرة من التاريخ.

وقد حولت الأسر التي كانت تستغل أراضي معزولة حقها في استغلال الأرض إلى ملكية خاصة، لكن هذا لم يكن سوى في حالات نادرة، حيث كانت الحياة الاجتماعية المترابطة لمختلف أسر القبيلة ضمن تكتلات قروية، والاكتفاء بزراعة الأراضي المجاورة لهذه القرية، وبالمقابل نجد حالات أكثر انتشار وهي قيام أسر باستغلال الأرض واحدة لفترة تتعدى السنة كون أو يعاد تقسيم الأراضي دون تغيير مما خلق مناطق نفوذ أسرية وهنا قدمت مصلحة الأسرة على مصلحة القبيلة، وأصبحت هذه الأراضي تورث لخلفائهم فكانت هذه هي بداية ظهور الملكيات الخاصة.

أما الأراضي التي تترك بورا وبقايا الحصاد فيبقى حق استغلالها لجميع أفراد القبيلة سواء لاستصلاحها واستغلالها، أو في نشاط الرعي. حيث لا نجد مجالا فيها للملكية الفردية ولا نكان لتقسيم المراعي، فالمراعي تبقى تحت تصرف كل عشيرة وتتوزع المواشي حيث يوجد المرعى.

=3 كما نجد نظام ثالث محتمل، حيث نجد الأسر كثيرة الأفراد يستلزم على كبير الأسرة تقسيم الأرض التي تكون مجزأة إلى قطع خاصة للأفراد، ربما من نفس الأسرة حيث يوزعها كبير الأسرة على أفرادها ويكون مسير لهذه القطع، أو ربما تكون تمنح لأفراد بشكل مباشر لمن يرغب في استغلالها، أي تطبيق مبدأ "الأرض لمن يخدمها" ما دام أنه يستغلها ولا يهملها، حتى تتحول مع مرور الزمن لحقه المطلق.

بروز الملكية الخاصة : برزت الملكية الفردية مع تطور الزراعة، وتنوع المحاصيل، مما استلزم اهتمام زائد باستصلاح الأراضي وزيادة خصوبتها خاصة مع بروز زراعة الأشجار والحدائق التي من أهم ركائزها الملكية الخاصة لطول مدة الخدمة التي تصل لسنوات.

لكننا نجهل عموما ظهور أو حدود الملكية الخاصة لكن المؤكد أن الفينيقيين ثم القرطاجيين الذين أقاموا المستعمرات على السواحل، حتما جلبوا معهم نظام الملكيات الخاصة الذي كان سائدا عندهم، وأقاموه في مزارع الأشجار والحدائق المحيطة بالمدن، كما مورس نظام الملكية الخاصة في مناطق استصلاح الأراضي خاصة على الحدود الصحراوية أو في الواحات حيث أشار بلين إلى وجود هذا النظام في واحة قابس (جنوب تونس. (

لكن إلى أي درجة تبنى السكان المحليون هذا النظام؟ فإذا علمنا أنهم لم يمارسوا زراعة الأشجار بشكل واسع، وبقى تركيزهم على الزراعات المعيشية. ويرى بهذا الصدد غزال أن الأهالي الأحرار كانوا يستقرون في أراضي البراري ويستغلونا مقابل دفع نصيب من الإنتاج لصاحب الأرض

الأملاك الملكية: على خلاف المجتمع والعامة، من المؤكد أن الحكام والملوك امتلكوا أراضي شاسعة جدا، حيث نجد العديد من التلميحات التي تسمح لنا بالقول بوجود أراضي ملكية تابعة للقصر وأخرى للأمراء، وكذا أراضي المعابد إضافة للملكيات الفردية .

هذه الملكيات الزراعية للأسر المحلية المالكة ورثها الحكام لأولادهم مثلما نجده في حالة ماسينيسا الذي كان يملك أراضي شاسعة عبر مختلف مملكته، حيث عملت توسعاته على إضافة أقاليم جديدة للملكة، أولها ماسيسيليا الغنية بأجود الأراضي لزراعة القمح، وكذلك شرقا في الأمبوريا حيث كانت خصوبة الأرض بها ذات شهرة كبيرة.

لقد لعب هذا الاقليد العظيم الدور البارز في توسيع الخريطة الزراعية باعتماده على سياسة خاصة حيث عمل على دفع الرحل للاستقرار و تطوير علاقة الأهالي بالأرض و تشجيعهم على ممارسة الفلاحة ، كم استفاد من الأراضي التي تركتها قرطاجة و المعروفة بخصوصيتها مثل السهو لالكبرى بوادي مجردة و سهول تونس الوسطى، ويروي لنا ديودور أن ماسينيسا قد ترك عند وفاته لكل واحد من أبنائه 10000 بليتر (حوالي 874 هكتار) مزودة بكل الأدوات الضرورية للاستغلال ، خاصة إذا علمنا أنه كان لماسينيسا حوالي أربعة وأربعين ولدا لم يبقى منهم إلا عشرة عند وفاته حسب ما يرويه لنا ديودور ، ويذهب كامبس لأبعد من ذلك ويقول أن ماسينيسا المتعلق بأحفاده من أبنائه الذين توفوا قبله، وشملهم بعنايته وتركه لهم أملاك وأراضي، مما يجعل ما تركه ماسينيسا من إرث عشرة أضعاف على الأقل مما يذكره ديودور.

كما حدثنا فيتروفيوس عن الأمير النوميدي الذي يمتلك أراضي واسعة في ضواحي زاما ريجيا ، وأشار سالوست إلى ازدهار الزراعة في عهد يوغرطة . كما نجد مثالا آخر على تلك الأراضي الشاسعة التي صادرها يوليوس قيصر عام 46ق.م بعد هزيمته يوبا الأول مما يجعلنا نحتمل أن ملكية هذا الملك قد ورثها من أجداده والذين انتزعوها بدورهم من قرطاجة.

وكذلك باقي الملوك المتأخرين بنوميديا الغربية وموريطانيا فقد مارسوا حق ملكيتهم للأراضي ليس فقط التابعة لهم عمليا بل كامل الأراضي الخاضعة لسلطانهم بطريقة الفراعنة ومنها الأراضي ذات الملكيات الجماعية لقبائل خاضعة لهم وإن كانت هذه الملكية مجرد ملكية

نظرية وليست واقعيا . أما إلى الجنوب خارج حدود الممالك فنجد الأراضي الجافة والاستبسية التي يجول فيها البدو الرحل الذين لا يعترفون بسلطة الحكومة المركزية عليهم، وحافظا على نظام الملكيات الجماعية كمناطق نفوذ قبلية، وهنا تجدر الملاحظة لاختلاف نظام الملكية ومدى انتشار الخاصة منها بين افريقية ونوميديا الشرقية، وبين نوميديا الغربية وموريطانيا فكانت الأولى مقاطعات سيناتورية (مدنية) والثانية امبراطورية (عسكرية.(

من كل هذه الشواهد يمكن القول أن المزارع الملكية كانت ذات مساحات شاسعة، وحتى تلك المدن التي كانت تحمل عبارة ريجيا أو ريجيوس قد تم تفسيرها أنها كانت إقامات ملكية كعواصم ثانوية توجد بها قصور وخزائن ملكية. لذا ليس من المستبعد أن تكون عبارة عن أملاك ملكية.